

في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، الاتفاق بأنه «انحراف عن الخط الوطني للثورة»، ودعا الى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهة ما أسماه «الانحراف» على الساحة الفلسطينية «واسقاط نهج الانحراف ورموزه، واستعادة الخط الوطني لـ م.ت.ف.» (القبس، ١٥/٢/١٩٨٥).

وقد تقاطع هذا الموقف، مع مواقف الاطراف الفلسطينية «الرافضة» على الساحة الفلسطينية، على الرغم من تباينات طفيفة في مواقفها وتعبيراتها. أما الموقف الرسمي السوري، فقد وصف «اتفاق عمان» بأنه «خيانة وطنية وقومية» ودعا الى اسقاطه. وكتبت صحيفة «الثورة»: «ان اتفاق حسين - عرفات خطوة خطيرة وبداية عملية لتصفية القضية الفلسطينية. والرد على هذه الخطوة يكمن في التصدي القوي لها وفي الاسراع باقامة جبهة وطنية فلسطينية عريضة على اساس رفض الاستسلام...» (الثورة، دمشق، ١٤/٢/١٩٨٥). ودعت صحيفة «تشرين» الى «اسقاط الانحراف الفلسطيني وتعزيز مثلث الصمود السوري - اللبناني - الفلسطيني» (تشرين، دمشق، ٢٤/٢/١٩٨٥). وصرح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي عقده في طوكيو بأن «الاتفاق الاردني - الفلسطيني هو بمثابة استسلام من شأنه ان يؤدي الى التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني» (النهار، ٢٩/٣/١٩٨٥).

ومن جهتها، انتقدت م.ت.ف. تصريحات الشرع. ونقلت «وفا» عن مصدر فلسطيني قوله: «من الغريب ان يهاجم السيد الشرع الاتفاق الاردني - الفلسطيني متناسياً ان بلاده اقامت مع الاردن، لسنوات، اتحاداً كان النظام السوري يتغنى به» (وفا، تونس، ٢٨/٣/١٩٨٥).

وصعدت سوريا موقفها ضد الاتفاق، ووعدت، على لسان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام، باسقاطه «كما سقط اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٢ بين لبنان واسرائيل» (النهار، ١٠/٥/١٩٨٥). ووصفت وسائل الاعلام السورية الاتفاق «بأنه الحلقة الاخطر من حلقات كامب ديفيد» (تشرين، ٢١/٥/١٩٨٥).

وعلى الرغم من تقاطع الموقف الاسرائيلي مع الموقف السوري بشأن رفض «اتفاق عمان»، فقد كانت للموقف الاسرائيلي اسباب اخرى لمهاجمته. فقد رأت اسرائيل، أولاً، ان الاتفاق سيبيح لـ م.ت.ف. استخدام الاراضي الاردنية، مما سيفسح في المجال للتخطيط لعمليات ضد اسرائيل؛ كما أعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحاق رابين، عن تخوفه من وجود خليل الوزير (ابو جهاد) في الاردن، وأكد ان «قرب الوزير ومجموعته من الاراضي المحتلة يسمح بأن تكون له اتصالات أفضل مع سكان الاراضي المحتلة» (النهار، ١١/٥/١٩٨٥). وطالب رابين الملك حسين بضرورة الغاء الاتفاق الاردني - الفلسطيني، قائلاً: «ان الغاء هذا الاتفاق الذي يحُد من حرية عمل العاهل الاردني يشكل تقدماً بالنسبة الى عملية السلام» (القبس، ٢٠/١٠/١٩٨٥).

### مسيرة التحرك السياسي الاردني - الفلسطيني

خطا الاردن وم.ت.ف. اولى خطواتهما الفعلية في مسيرة التحرك السياسي المشترك بتوجيه وفودهما المشتركة الى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي لاطلاعها على الموقف المشترك بين الجانبين لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وجاءت اولى الخطى في التحرك المشترك قبيل جولة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، على المنطقة، والتي بدأها بزيارة للاردن بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٥ (الشرق الاوسط، لندن، ١٣/٥/١٩٨٥).

فقد توجه وفد اردني - فلسطيني مشترك، برئاسة عرفات، الى بكين لشرح ابعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الاوسط (الرأي، ٩/٥/١٩٨٥). وقد استغرقت زيارة الوفد خمسة ايام عاد بعدها الى عمان. وذكر عرفات ان المسؤولين الصينيين أكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الاوسط، وفي مقدمها القضية الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٤/٥/١٩٨٥).

جاء وصول عرفات الى عمان اثر مباحثات الملك حسين مع شولتس، فعقد اجتماعاً مطولاً مع الملك. وفي اعقابها، أعلن مسؤول فلسطيني ان البحث في الاجتماع تركز على نتائج زيارة شولتس، التي نوقشت خلالها مسألة التمثيل الفلسطيني في محادثات محتملة بين الولايات المتحدة الاميركية ووفد اردني - فلسطيني (النهار، ١٨/٥/١٩٨٥). كما اجري تقييم نتائج زيارة الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الى الصين الشعبية وبحث